

دور التكتلات السياسية الإقليمية في التأثير على استقرار الأمن والسلم الإقليمي

The role of regional political blocs in influencing the stability of regional security and peace

إعداد الباحث/ مبارك ناصر آل خليفة

باحث دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المملكة المغربية

Email: mubarakalkhalifa1976@gmail.com

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التكتلات السياسية الإقليمية في تحقيق الأمن والسلم الإقليمي. وتقوم الدراسة على فرضية رئيسية: تساهم التكتلات السياسية الإقليمية بدور كبير في تحقيق استقرار الأمن والسلم الإقليمي. وتتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤل المحوري مفاده: ما هو الدور الذي تقوم به التكتلات السياسية الإقليمية في تحقيق الأمن والسلم الإقليمي؟ واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يساعد في تحقيق الأهداف والإجابة على تساؤلات الدراسة. وتم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التكتلات السياسية الإقليمية تساهم بدور كبير في تحقيق استقرار الأمن والسلم الإقليمي.

وفي ضوء ما توصلت له الدراسة يوصي الباحث بالمساهمة في تفعيل آليات تسعى من خلالها التكتلات السياسية والإقليمية إلى المحافظة على الأمن كالدبلوماسية الوقائية التي تكون منبراً هاماً لها حيث لا يمكن الفصل بين دراسات الأمن والشؤون الاقتصادية والقضايا الإقليمية، فكثيراً من قضايا الأمن تبحث عن طبيعة التهديد ومصدره الرئيسي كما تبحث أيضاً عن الآليات المناسبة لمعالجته، فهي لا تنحصر في التهديدات العسكرية فقط إنما تشمل جميع الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والسعي إلى بناء شراكة أمنية من أجل تحقيق الأمن الشامل. إن إقامة كتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من المجالات من شأنه يعيق ويمنع التوترات بين الدول، كما أنها تجعل الدول تسعى في البحث عن المصلحة العامة للتكتل.

الكلمات المفتاحية: التكتلات السياسية، الإقليمية، الأمن الإقليمي، السلم الإقليمي.

The role of regional political blocs in influencing the stability of regional security and peace

Mubarak Nasser AL-Khalifa

PhD Researcher, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Mohammed V University,
Rabat, Kingdom of Morocco

Abstract

This study aimed to demonstrate the role of regional political blocs in achieving regional security and peace. The study is based on a main hypothesis: Regional political blocs contribute significantly to achieving regional security and peace stability. The study's problem revolves around answering the central question: What is the role played by regional political blocs in achieving regional security and peace? The study adopted the descriptive analytical approach because it helps in achieving the objectives and answering the study's questions. The study was divided into an introduction, three chapters and a conclusion. The study reached several results, the most important of which are: Regional political blocs contribute significantly to achieving regional security and peace stability. In light of the study's findings, the researcher recommends contributing to activating mechanisms through which political and regional blocs seek to maintain security, such as preventive diplomacy, which is an important platform for them, as it is not possible to separate security studies, economic affairs and regional issues, as many security issues seek the nature of the threat and its main source, as well as the appropriate mechanisms to address it, as they are not limited to military threats only, but include all other economic, social and environmental aspects. And seeking to build a security partnership in order to achieve comprehensive security. Establishing a regional bloc based on integration between its members in many fields would hinder and prevent tensions between countries, and it would also make countries seek to seek the general interest of the bloc.

Keywords: Political blocs, regional, regional security, regional peace.

1. المقدمة

مع انتهاء الحرب الباردة بدأت تتشكل ملامح نظام عالمي جديد في عالم السياسة والعلاقات الدولية، سماته انتشار القضايا والتهديدات وامتدادها عالمياً وما ساعد على ذلك التدفق الحر واللامحدود للقيم والخدمات والبضائع والأفكار في ظل العولمة وما تقدمه بشتي آلياتها وميكانيزماتها، بحيث ساعدت هذه الظاهرة الجديدة في تشكل مظاهر العولمة السياسية والتي تحمل بعض المضامين والمعاني التي من أبرزها بروز المجال السياسي العالمي الذي يحل محل المجال السياسي المحلي، ويتمحور حول العالم الواحد وليس حول الدولة كما يستمد هذا المجال حضوره من بروز قضايا وتحديات وأزمات عالمية تستلزم حلولاً وسياسات تشاركية تتخطى حدود الدولة الواحدة.

1.1. إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤل المحوري مفاده: ما هو الدور الذي تقوم به التكتلات السياسية الإقليمية في تحقيق الأمن والسلم الإقليمي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي التكتلات السياسية؟
- ما هي علاقة التكتلات السياسية الإقليمية بالأمن الإقليمي؟
- ما هو دورها في تحقيق الأمن والسلم الإقليمي؟

2.1. فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية: تساهم التكتلات السياسية الإقليمية بدور كبير في تحقيق استقرار الأمن والسلم الإقليمي.

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الفوائد العديدة التي تحققها التكتلات السياسية الإقليمية في سبيل تحقيق استقرار الأمن والسلم الإقليمي. كما أن هذه الدراسة تبرز واقع التكتلات السياسية ودورها مما قد يساعد في زيادة الاستفادة القصوى منها.

4.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على التكتلات السياسية الإقليمية من حيث ماهيتها والعوامل التي أدت إلى ظهورها ودرجاتها.
- إلقاء الضوء على علاقة التكتلات السياسية الإقليمية بالأمن الإقليمي.
- توضيح الدور الذي تقوم به في تحقيق الأمن والسلم الإقليمي.

5.1. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يساعد في تحقيق الأهداف والإجابة على تساؤلات الدراسة.

6.1. خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الأمن.

المبحث الثاني: النظرية الإقليمية

المبحث الثالث: علاقة التكتلات السياسية الإقليمية بالأمن الإقليمي.

2. الإطار النظري:

المبحث الأول: ماهية الأمن

أولاً- مفهوم الأمن:

هو الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والثقة في من حوله حيث يطمئن لهم ولا يخونهم ولا يفزعهم بالقول أو العمل، ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا"، فالأمن في مفهومه العام في الإسلام يعنى الطمأنينة والسكينة في النفس وسائر شؤون الحياة، ولقد جاء في الآية 4 من سورة قريش: (الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) (قريش: 4).

إن الأمن في الإسلام يتضمن عناصر متكاملة، فالأمن سنة إلهية من سنن الخالق وأنه حالة شعورية لا يكون إلا بالإحساس به (ليندة عكروم، 2001، ص 17). ولقد جاء في الآية 35 من سورة إبراهيم: "وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً" (إبراهيم: 35).

وجاء أيضاً في الآية 112 من سورة النمل: "وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون" (مراد، 2017، ص 17).

أما الأمن في الاصطلاح نجد أن هناك العديد من التعاريف للباحثين والأكاديميين الذين وضعوا جملة من التعريفات أهمها:

- عرفه روبرت مكنمار بقوله: الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشملها، وإن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن ويرى أن ظاهرتي الأمن والتنمية مترابطتان لدرجة أن يعد أحياناً أنه من الصعب التمييز بينهما لهذا يقول:

كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم الناس مواردهم الإنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه" (الجرابعة، 2012، ص 21).

- ويعرفه شارل سلاينشر بأنه: "مفهوم يشير إلى القيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة وهذه هي أهداف الأمن ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها.

- أما هنري كيسنجر فيعرف الأمن بأنه أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه تحقيق حقه في البقاء" (شيببي، مسترجع من: <https://www.politics-dz.com>).

أما بالنسبة لباري بوزان Barry Buzan في دراسته المعنونة "People, states and fear" الشعوب الدول والخوف يسعى لإيجاد رؤيا حول الأمن حيث تشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية والعسكرية والذي يراه على أنه عملية تحرر.

كما عرف أيضاً والتر ليبمان "Walter Lippman" الأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر" (بليسين & سميث، 2004، ص 414).

ويركز الأمن الصلب على التهديدات العسكرية التقليدية، المادية المباشرة، أي يكون التهديد على أمن الدولة، حيث الدولة تكون غير آمنة ولا تستطيع التعامل مع تهديدات البيئة الخارجية غير المستقرة. بينما يركز الأمن اللين على التهديدات غير العسكرية وتشمل القطاع الاقتصادي والمجتمعي والبيئي والثقافي ويكون هذا التهديد داخل حدود الدولة كالالتزامات العرقية والحوادث الطبيعية والجريمة غير المنظمة والإرهاب (أوشن، 2012).

ثانياً- مستويات الأمن:

1- الأمن القومي:

لقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تقضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان "والتر ليبمان Walter Lippman" من أوائل الذين وضعوا تعريفاً لمصطلح "الأمن القومي" فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب وفي ذلك يقول: إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب (حربي، 2008، ص 24).

ولقد مر مفهوم الأمن القومي بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية:

في المرحلة الأولى كان ينظر إليه بالنظرة الاستراتيجية الضيقة والتي يعتمد فيها على الجانب العسكري لأي تهديد يمس أمن الدولة وحدودها.

أما المرحلة الثانية والذي جاءت مع العولمة وتراجع سيادة الدولة وتناقص استقلالية القرار الوطني لصالح قوى إقليمية عن طريق المشاركة بين السلطة الوطنية وغيرها من سلطة خارجية، واتسع مفهوم الأمن وعدم انحصاره في الجانب العسكري فقط بل يشمل جوانب متعددة اقتصادية، مجتمعية، ثقافية ... إلخ (زكي عبد المعطي، 2020).

2- الأمن الإقليمي:

يعد الأمن الإقليمي من بين مستويات الأمن المتعددة ولقد تعددت تغيرات أبعاد هذا المفهوم وذلك من خلال التركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد فلقد اعتبره البعض على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف من أجل الوصول إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على صد أي هجوم يمس بها (حربي، 2008، ص 25).

3- الأمن الإنساني:

كان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأول من "نظر" لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية وتعميم استخدامه متجاوزاً بذلك المنظار التقليدي الواقعي، وبعد هذا التقرير مرجعية مفهومية في هذا المجال (جمال منصر، 2009، ص 11).

ولقد جاء هذا المفهوم من أجل الاهتمام بالفرد تلبية احتياجاته الأساسية وذلك من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس فقط هو الخطر الوحيد الذي يترتبص بالإنسان إنما لابد من ضمان جميع حاجياته وحماية حقوق الفرد من أجل تحقيق الأمن الإنساني، ولقد عرف وزير الخارجية الكندي ليود اكسورثي Lioyed Axworthy أن الأمن الإنساني يدل على أنه حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت مرفوعة بالعنف أم لا فالأمر يتعلق بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وحتى بحياتهم" (جمال منصر، 2009، ص 11).

4- الأمن الدولي:

يعد الأمن الدولي من أكبر وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونها مرتبطة بأمن الدول الموجودة في النسق الدولي، ويعد عبارة عن مجموعة من الوحدات المترابطة منطقياً من خلال عملية تفسيره ويتميز النسق في كونه مترابط بين وحداته كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به (فؤاد، 2007، ص 14).

وعليه فإن الأمن الدولي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال به وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير (زايد، 2008، ص 203).

ثالثاً- النظريات المفسرة للأمن

1- الأمن من المنظور الواقعي:

الأمن مفهوم نسبي ومتغير يعد من بين المفاهيم التي تعرضت لموجة من التغيرات فقد أدت هذه التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية إلى بلورة العديد من المفاهيم من بينهم الأمن.

معظم الكتابات الخاصة بالأمن في فترة الحرب الباردة تناولت الفكرة من زاوية الأمن الوطني "الأمن القومي للدولة" إذ كان اهتمام الرئيس لقادة الدول والأكاديميين على حد سواء بالقدرات العسكرية (بن سعدون، 2011، ص 12).

لقد ارتبط مفهوم الأمن تقليدياً بمفهوم الأمن القومي في بعده الاستراتيجي في أمن الدولة بحيث لم تكن هذه الأخيرة لتحظى به إذا ما قامت بالتضحية بمصالحها المشروعة تجنباً للحرب وفي المقابل تكون قادرة على ذلك، تحدث مسألة الحفاظ عليها من خلال الحروب وهذا على حسب الكاتب الأمريكي Walter Lippman (Romm, 1993, p. 5).

إن ظهور هذا المصطلح قديماً يعود إلى بداية تشكل الحياة الإنسانية وتطور مفهومه مع تطور المجتمعات البشرية لكن كمصطلح قائم بذاته ظهر في الأوساط الأمريكية حيث اتجهت كل الأنظار إلى المعنى الضيق للأمن الذي يختزل مفهوم الأمن القومي في إطار المفهوم العسكري، وإدارة الصراعات المسلحة بين الدول والأحوال الأمنية الداخلية ولقد كان والتر ليبمان من أوائل من استخدم مصطلح الأمن القومي وعد فيه بالقوة العسكرية، والتي تضمن للدولة عدم التضحية بمقدراتها لتجنب ويلات الحروب وقدراتها على حماية حصنها (عادل محمد، 2013، ص 10).

ارتبط مفهوم الأمن في السياسة الدولية بمفهوم الدولة، بحيث يعتبر الأمن من بين أسباب نشأة الدولة والبحث عن دفع البشر إلى انخراط في مجتمعات وذلك من خلال العقد الاجتماعي ويعتقد هوبز أن السلطة المركزية (الدول) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي وبذلك فإن الأفراد أكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم (الحربي، 2008، ص 10).

فمن بين التيارات التي دافعت عن فكرة الأمن من صميم واهتمام الدولة الواقعية بمختلف أشكالها فهي تتمحور على مركزية الدولة في التحليل الدولي فهي تقوم على ثلاث نقاط أساسية ما يسمى بالمثلث الواقعي فالدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت وهدف الدولة بالدرجة الأولى هو حفظ البقاء من خلال تنسيق كل الأهداف نتيجة الشعور بالتهديد الخارجي وكذلك الاعتماد الذاتي هو الأداة الأسبق لتحقيق هذا الهدف خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية (إيدر، 2012، ص 62).

ويستند هذا القول ما ذهب إليه "ريمون آرون" Rymond Aron من أن: دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول بين القوة والأمن من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوق التي تمارسها دول أقوى منها (قسوم، 2010، ص 66).

إن الأمن في الاتجاه التقليدي له صلة كبيرة بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها حيث أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسيين هما المصلحة الوطنية وزيادة حجم القوة (رادف، 2005، ص 48).

كما يشير إليه "والفرز wolfers" على أنه قيمة يمكن أن تمتلكها الدولة أكثر أو أقل والتي يمكن أن تطمح إلى أن تكون بمقياس أكثر أو أقل ولا بد من غياب التهديد ضد هذه القيم المكتسبة، كما لاحظ برنارد برودي B. Brode أنه لا ينظر الجميع للأمن على أنه مسألة درجة ولقد استشهد كمثال ببيان الجنرال "Jacob. L. Devers" الأمن القومي شرط لا يمكن تأهيله إما أن تكون آمين

أو غير آمنين، لا يمكن أن يكون لدينا أمن جزئي، إذا كان لدينا نصف أمن فنحن لسنا آمنين على الإطلاق (Baldwin, 1997, p. 4).

أما التطورات التقليدية من منظور واقعي جديد (بنيوي)، فعلى حد تعبير كينث والتز K. Waltz وهو عميد الواقعية الجديدة، ففي ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون البقاء والاستمرارية للدول مضموناً ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل: العدو، الربح، القوة (حجار، 2002، ص 48).

من جهة أخرى ركزت الواقعية الهجومية على موضوع الأمن والتي يمثلها جون مير شايمر ويعتقد هذا الأخير أن الدولة تركز على البحث عن المكاسب النسبية بدلاً من المكاسب المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القوي (مصباح، 2010، ص 93).

2- المعضلة الأمنية في الطرح الواقعي:

أول من استخدم مصطلح المعضلة الأمنية هو جون هرتز John Hertz في خمسينيات القرن العشرين بقوله: "أنه مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات ويصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً" (قسوم، ص 69).

فالمعضلة الأمنية تنشأ أساساً من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول ويزداد هذا الأساس البنيوي حدة حسب لميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية حيث يتحذرون للأسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلاً من اعتمادهم على النوايا الحسنة إلا أن حدة المعضلة الأمنية ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحد ذاتها وعن الدرجة التي تنتظر فيها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلاً من أن يكونوا حلفاء كما تتوزع حدة المعضلة الأمنية بشكل غير متساوي بين الدول على النحو التالي (غرينيش & أو كلامان، 2002، ص 390):

1- تختلف حدة المعضلة الأمنية اعتماداً على الدرجة التي تمكن التمييز بها بين الأسلحة الدفاعية و الأسلحة الهجومية وعلى العلاقة بينهما.

2- تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار فراغ حسابي، ولا تكون درجة الثقة والإحساس بالمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد، فما من معضلة بين أستراليا ونيوزلندا لأن أيّاً من البلدين لا يعتبر الآخر تهديداً لأمنه القوي.

ومنه المعضلة الأمنية تحتوي على جوانب رئيسة من بينها:

1- المعضلة الأمنية ناتجة عن الطبيعة الفوضوية للسياسات الدولية.

2- في ظل الفوضى لا يمكن للدول أن تكون واثقة من نواياها الحالية والمستقبلية ونتيجة لذلك تميل الدول إلى الخوف من بعضها البعض.

3- المعضلة الأمنية غير مقصودة في الأصل: يمكن أن توجد معضلة أمنية حقيقية فقط بين دولتين واقعتين دفاعيتين (أي الدول التي تريد الأمن فقط دون نية تهديد الآخر) (Tang, 2009, p. 595).

رابعاً- الأمن من منظور المقاربات الجديدة:

1- الأمن من منظور ليبيرالي:

تعد الدراسة الليبيرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعاً لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية

في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، حيث وأنه على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتناسك للنظرية الليبرالية، ولقد شهد المنظور الليبرالي تطوراً كبيراً خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين (بوستي، 2020).

2- الأمن في المقاربة الليبرالية البنوية:

يرتكز الأمن بالمنظور الليبرالي البنوي على أطروحة السلام الديمقراطي لمايكايل دويل Doyle M وبروس راست B. Russet والتي تقوم فكرتها على الربط بين التحليل الأمني والمتغير الديمقراطي، بحيث يؤدي انتشار الديمقراطية وترسيخها بين الدول وعلى مستوى بنى النظام الدولي على تكريس أطر السلام الدائم وفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية بسمتها الرئيسية التعاون لا الصراع (المطيري، 2018، ص 98).

ولقد أصبح هذا المفهوم أكثر اسناداً بزيادة عدد الدول الديمقراطية والسلام فقد استند دويل Doyle في نتائجه على برنامج البحث الذي أجراه دافيد سنجر David في جامعة Michigan المعروف بـ "correlates of war" قائمة الحروب منذ سنة 1816 (قسوم، ص 98).

يمكن القول أن نظرية السلام الديمقراطي تستبعد حدوث الحروب بين الدول الديمقراطية كون آليات اتخاذ القرار فيها واضحة، ويمكن التنبؤ بخياراتها بينما الدول الديكتاتورية تتميز بالغموض ولا يمكن توقع قراراتها حول السلم والحرب وأن طابعها الشمولي يجعلها تميل نحو الحرب بدل السلام (قوجيل، 2014، ص 39-40).

3- الأمن في المقاربة الليبرالية المؤسساتية:

يقوم الفكر الليبرالي المؤسساتي على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي:

- 1- إمكانية التعاون بين الدول من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات معنية بتحقيق التعاون في مجال الأمن وتقليص حدة النزاعات.
- 2- محاولات إيجاد القيم والمصالح المشتركة من شأنها أن تقلص حدة النزاعات بين الدول.

وبذلك يرى الليبراليون أن قيام تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي والذي يقصدها هنا الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات وكذلك الشركات الدولية والإقليمية يساعد على تقليل والتغلب على النزعة الأنانية للدول من خلال دفعها للتنازل عن مصالح ومكاسب آنية يمكن تحقيقها من خلال التعاون (الأمن في العلاقات الدولية، 2020، political-encyclopedia.org). كما يقوم هذا الاتجاه على تشكيك في قدرة الدولة على أن تحقيق الأهداف الليبرالية المتمثلة في النظام والعدل، حتى ولو توفرت الإرادة، ويقترح المذهب المؤسسي الليبرالي أن تتوزع السلطة على مستويين هما:

- 1- حكومة وبرلمان وطني.
 - 2- منظمات فوق الدولة أو حكومة عالمية.
- وبعد قيام الحرب العالمية الثانية تبين جلياً فشل عصبية الأمم وضرورة استبدالها بمؤسسة دولية أخرى تكون مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين (شبيبي، 2010، ص 35).

خامساً- المفهوم الحديث والموسع للأمن:

بعد نهاية الحرب الباردة والتحولات التي حصلت في النظام الدولي وظهر متغيرات جديدة أصبح من خلالها مفهوم الأمن مفهوم ذو طبيعة معقدة ومتغيرة، لتظهر مفاهيم أمنية جديدة إلى جانب الأمن العسكري، من أبرز المدارس التي ساهمت في توسيع الأمن وتعميقه مدرسة كوبنهاغن والتي استمدت أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب Barry Buzen: People, states and fear الصادر عام 1983 وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف جادي بوزان للأمن على أنه: "العمل على

التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانهما المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء، لكن يشمل على أحيان أخرى جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود (بوستي، 2020).

غير أن العمل على التحرر من التهديد لا يعني تجسيده كلية، لأنه ليس في مقدور الأمن إلا أن يكون في مستوياته النسبية وبالتالي فهو غير مطلق (قسوم، ص 108)، وما يميز هذا الاتجاه ابتعاده عن الأنطولوجيا المادية التي هيمنت على حقل الدراسات الأمنية، والتي نسبت الأمن إلى القوة والإمكانات العسكرية والاقتصادية ولاخترق هذه النظرة الضيقة في الأنطولوجيا المادية لمفهوم الأمن، اقترح بوزان فكرة التوسيع وقدم المحاور الرئيسية المتماثلة في قطاعات الأمن⁽¹⁾، حيث حدد خمس قطاعات للأمن وهي:

1- القطاع العسكري: ويعني قدرة الدولة القومية على الدفاع عن نفسها و/ أو الرجوع أي عدوان عسكري، كما يعبر الأمن العسكري عن قدرة الدولة القومية على تنفيذ خياراتها السياسية باستخدام القوة العسكرية.

2- القطاع السياسي: هو الدفاع ضد أي شكل من أشكال القمع السياسي، تهتم بها إذا كان الناس يعيشون في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسية.

3- القطاع الاقتصادي: هو شرط الحصول على دخل ثابت أو مصادر أخرى لتأمين المستوى الأدنى من الحياة.

4- القطاع المجتمعي: وهو مفهوم طورته مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية التي تشير إلى قدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة.

5- القطاع البيئي: يدرس الأمن البيئي التهديدات التي تشكلها الأحداث والاتجاهات البيئية للأفراد والمجتمعات أو الدول، وقد تركز على تأثير الصراع البشري أو على كيفية تعامل المشاكل البيئية مع حدود الدولة⁽²⁾.

بما أن عدسة "باري بوزان" الرئيسية هي الأمن والتي يغير محور رئيسي في عمله الشعب والدولة والخوف، يتجه بوزان نحو فهم أوسع للمستويات والقطاعات القائمة على الأمن، والمستويات الثلاثة التي يتم الرجوع إليها ومعالجتها بالتفصيل في عمله هي الفرد الدولة والنظام الدولي. ولا يمكن لهذه المفاهيم أن تعالج قضية الأمن بشكل منفصل إنما مرتبطة ومعقدة وبالتالي تشكل شبكة من المعلومات التي يجب على محلل الأمن أو العلاقات الدولية حلها لفهم كل مفهوم على حدة حتى يتمكن من رؤية كيفية تأثيرها بعضاً على بعض.

سادساً- مفهوم الأمن الإقليمي

بعد الحرب العالمية الأولى بدأت القيادات السياسية تفكر في آليات جديدة لحفظ الأمن والسلم مدفوعة بالنتائج الكارثية للحرب نظير التركيز على الأمن القومي فظهرت عصابة الأمم المتحدة لتنظيم العلاقات الدولية فكانت أولى إرهاصات الأمن الإقليمي، حيث كانت الدول القومية تحتكم إليها الخصومات الإقليمية، إلا أن الأمن الإقليمي هو وحده الذي يعبر عن المفهوم والفكرة الأساسية التي يدور حولها المفهوم هي أن أحد التزامات الدول المنتمة إلى إقليم معين هو المشاركة في حماية دول الإقليم نفسه (Kusztal, 2017, p. 3–19)، ويعرف الأمن الإقليمي من خلال المفاهيم المقدمة حول النظام الإقليمي، والذي ظهر كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية، فالتعريف الإجرائي له هو اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر

(1) التطور الأمني لمدرسة كوبنهاغن، مسترجع من: [https:// www.politics.com](https://www.politics.com)

(2) النظرية الأمنية، مسترجع من: [https:// www.political-encyclopedia.com](https://www.political-encyclopedia.com).

من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها" (العامري & محسن، 2019، ص 20)، ومنه فإن مفهوم الأمن الإقليمي تاريخ طويل في العلاقات الدولية ويفهم على أنه حماية فعالة لنظام العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ضد تهديدات عدم الاستقرار والأزمات المسلحة والحروب الإقليمية ويتم بناء الأمن على المستوى الإقليم على أساس نظام أو تحالف يعمل داخل المنطقة المحددة غالباً ما يتم تأسيسها ولكن ليس دائماً على أساس الحدود الجغرافية للمنطقة (مراد فيصل، 2014، ص 15-16).

هناك من يعتبر أن الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكّلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلاً عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات، إذ يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكّلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، بناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي (لبنى جصاص، 2010، ص 52).

سابعاً- النطاق الإقليمي:

يمكن تحديد النطاق الإقليمي للأمن من خلال ثلاث معايير أساسية:

- 1- **المعيار الجغرافي:** يتضمن عنصر الجوار، وما يتضمنه من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجد من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية، تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابياً وسلبياً.
- 2- **المعيار السياسي أو الأيديولوجي:** الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة، وما تصبو إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها.
- 3- **معيار قوة الدولة:**

- توجد علاقة ارتباطية بين قوة الدولة ونطاق أمنها إذ كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها وبالتالي اتسع مجال أمنها (ليندة عكروم، 2001، ص 22).

- كما يتناول هذا المفهوم أمن مجموعة من الدول التي تشكل نظاماً فرعياً في إطار النظام الدولي، ويتصل أمنها بالقوة أو القوى العظمى الدولية، لذا ركزت معظم دراسات الأمن الإقليمي على دراسة الأحلاف والتنظيمات الإقليمية ولقد غلب الطابع العسكري على هذا المفهوم والقدرة على مواجهة المفاجئات المتوقعة والغير متوقعة داخل الإقليم (رحومة & فايد، 2020). ويأتي مفهوم الأمن الإقليمي بأنه وسيلة لضمان تطبيق التزامات دولية وإقليمية وإن القيمة الحقيقية في أن أية دولة لا تستطيع بمفردها أن تحقق الأمن مهما كانت قوتها بعيداً عن غيرها أو بمعزل عن أعضاء المجتمع الدولي أو الإقليمي، لمواجهة أخطار تهدد أي عضو من أعضائها وهذا يعود إلى وجود منظمات إقليمية ودولية وأحلاف تجمع النشاطات التي تسعى إليها الدول (مهدي، 2009، ص 29)، ولقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز إسهامات التي قدمتها مقاربة بوزان الشاملة فباعتبار الأمن ظاهرة علاقية فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية (قسوم، ص 115)، فمع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوماً أكثر ظهوراً وتأثيراً من الشرق الأوسط، أمن دول المتوسط... الخ) ونرمز للأمن الإقليمي إلى إقامته ترتيبات وهيكل جديدة للأمن داخل إقليم، ولتحقيق هذا الأمن قد يكون من هذه الترتيبات لابد من وجود انتماءات وهويات غير أصلية داخل إقليم حالة إسرائيل في الشرق الأوسط، كما تشمل أيضاً ترتيبات خلق وجود سياسي وعسكري مباشر وغير مباشر (مثل التواجد الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا) وأن تنظيمات التكامل الإقليمي أخذت تسعى لإيجاد سياسات أمنية مشتركة لتحقيق الأمن في المدى البعيد مثل جماعة الاتحاد الأوروبي لوضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة (نسيمة، 2010، ص 43).

ولهذا فهو لا يشكل فقط ما يسمى بالأمن الوطني لكل دولة واقعة في النطاق الإقليمي، إنما هو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي من أجل ضمان حقوق ومصالح جميع الدول بصورة متكافئة.

ثامناً- خصائص الأمن الإقليمي

يمكن أن نميز ثلاثة خصائص أساسية للأمن الإقليمي:

- أنه يرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
 - ضمان حقوق جميع الأطراف، لا يمكن لأي طرف أن يفرض إرادته (وجود ولاء جماعي).
 - لا بد من وجود صفة الاستمرارية حول المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي (لبنى جصاص، 2010، ص 51).
- ويتحقق الأمن الإقليمي عن طريق توحيد الإرادة وبناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائياً لا بد من إيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية (الحربي، 2008، ص 20).

يظهر أن مفهوم الأمن الإقليمي يرتبط بشكل كبير بمفهوم النظام وهذا ما ينتج عنه نظام إقليمي الذي يجمع ما بين خصائص النظام من جهة وخاصة على المستوى الإقليمي إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى، كما نجد أن النظام مرتبط بالأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن، إذ أن كل تنظيم إقليمي لا بد له من فهم تهديداته والتحديات الموجودة، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، ولهذا يتعلق الأمن الإقليمي بتعاون مجموعة من الوحدات التي تتواجد ضمن إقليم جغرافي من أجل صد التهديدات ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون دون ما توفر مسبق لقاعدة تفسح المجال التعاوني (لبنى جصاص، 2010، ص 52).

وللوصول إلى تعاون أمني متكامل لا بد من تحقيق بعض الشروط من بينها: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق كذلك وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون وفي الأخير وجود تدخلات خارجية إيجابية لها مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون ولقد أكد وليم لويس أن الأمن يتحقق بوجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية ولكن هذا الشرط قد لقي استبعاد من فولك ومندلوفيتز عضوية أي من القوى الكبرى كونها تحدث خللاً في توازن القوى للنظم الأمنية التي يجب أن يكون فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية تأخذ شروط قيامها (الحربي، 2008، ص 21).

ومن بين الأشياء التي تخلق الحافز لدى الأطراف الإقليمية نحو التعاون الأمني والتكامل هي البحث عن التنقل الإقليمي بين الاقتصاديات الإقليمية العالمية الأخرى مثل: أوروبا بالنسبة للولايات المتحدة واليابان والآسيان بالنسبة للصين، بمعنى آخر تشكل البيئة الخارجية مدخلات أساسية لعملية التعاون الإقليمي كأن تتضمن مصادر تهديد أو وجود اضطرابات أمنية في محيط المنطقة (مصباح، 2014، ص 96).

إلا أن فعالية النظام الإقليمي قد يحدها مجموعة من المعوقات من بينها:

- كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام ومنها قضايا الأمن والدفاع.
 - وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري.
 - التباين في المدرجات الأمنية بين دول الإقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقاً لتصوراتها الذاتية.
- ولقد شهد حقل العلاقات الدولية تطوراً بالغاً خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة التي تقتض التفسير العلمي لهذه الأحداث باستخدام نظريات تبني على افتراضات منطقية تسعى من خلالها لفهم الواقع الدولي.

المبحث الثاني: النظرية الإقليمية

مع البزوغ المبكر للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي قامت على أساس التكامل والتكامل الاقتصادي لتتحول إلى وجود انتماءات قومية إقليمية من أجل تحقيق مصالح ذاتية، وقد كان لنجاح التجربة الأوروبية دوراً كبيراً في بروز الموجة الثانية من الإقليمية والتي يطلق عليها بالإقليمية الجديدة وبعبارة أخرى فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي بما يتوافق مع المتغيرات الجديدة الحاصلة في النظام الدولي تعد من أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة (علاوي، 2009، ص 108).

منذ أواخر 1980 شهد العالم موجة من أشكال مختلفة من الإقليمية والمشاريع توسيع الاتحاد الأوروبي وتعميقه هو الأكثر مثالاً على الإقليمية. كما أن عمليات الهيكلة الإقليمية الأخرى لوحظ في أجزاء أخرى من العالم أيضاً وأصبحت مرئية من خلال إعادة ظهور المشاريع والمنظمات الإقليمية أو تنشيطها أو توسيعها مثل السوق المشتركة، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (Ecowas)، (Söderbaum & Shaw, 2003) وكثيراً ما تنطوي الإقليمية على استخدام الجانب الاقتصادي في تنمية وسائل وغايات سياسية وذلك من أجل تحسين العلاقات بين الدول وتعزيز الأمن داخل المنطقة (Ravenhill, 2010).

فقد تحدث رسيت مثلاً عند فكرة السلام على أجزاء للدلالة على ما يمكن تحقيقه الإقليمية من دعم السلام العالمي وتحدث عنها جوزيف ناي وأفرد لها واحداً من أهم مؤلفاته impart peace، ولكن ناي توسع في إظهار أهمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية والسلام وذلك لقدرة المنظمات الاقتصادية الإقليمية، فقد أيد وجهة نظر دعاة الإقليمية التي تربط بين المنظمات الإقليمية على تسريع التكامل وتغيير أو تعديل قواعد العلاقات بين الدول وخلق جزر السلام في النظام الدولي (إدريس، 2001، ص 53). وعليه فإنه يمكن التأكيد على إقامة تنظيم إقليمي ذو فعالية وذلك من خلال الاعتماد على المعايير التي يصعب فصلها في تحديد الإقليمية، فكيف يمكن تفسير عدم انضمام إسرائيل للجامعة العربية بما أنها تشكل امتداداً جغرافياً لأعضاء الجامعة ولو تم الاعتماد على العامل السياسي فإن هذا يشكل عائقاً أمام عمل التنظيمات الإقليمية إذ أن زوال المصلحة يؤدي إلى زوال الكيان، فالإقليمية تعد عملية تكثيفية تعاونية في جانب سياسي واقتصادي بين الأعضاء (لبنى جصاص، 2010، ص 12).

أولاً- العوامل الأساسية الإقليمية:

- 1- **المعيار الجغرافي:** من هنا الإقليمية تتجسد من خلال إقامة تنظيم بين مجموعة من الدول التي تحكمها روابط جغرافية.
- 2- **المعيار الثقافي:** فالترابط الحضاري والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والثقافية عوامل ضرورية في إحداث تنظيم إقليمي.

- 3- **العامل السياسي:** فالإقليمية أساس التعبير عن الواقع السياسي إذ أن الهدف منها تحقيق مصالح مشتركة لأعضائه. ففي الجانب الأمني تعتقد الإقليمية بأن المؤسسات الإقليمية تعمل على التغلب على عدم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الإقليمية، وهذه التهديدات أصبحت تنتج من فشل الدولة بحد ذاتها، فالعالم اليوم يتميز بالتعقيد والتجزؤ ويتطلب خطط واستراتيجيات مشتركة مع التهديدات الجديدة (Penbianca, 2010, p. 154).

إن العمل الجماعي ما بين الدول وذلك من خلال تقاسم المعلومات ووضع الاستراتيجيات للحد من انتشار التهديدات على المستوى الإقليمي تحت مبادئ وأهداف مشتركة لحفظ أمن واستقرار المنطقة التي تشهد خللاً في مفهوم الأمن وتبرز في هذا السياق الموجة الثانية من الإقليمية "الإقليمية الجديدة" والتي جاءت كاستجابة مناسبة لهذه النقائص وذلك من خلال حشد الوسائل والآليات الضرورية في إطار الجماعة (Vanlong Hove, 2004, p. 9).

- لقد قدم برجيستين 1994 مصطلحات عديدة بشأن الإقليمية الجديدة وسماها بالمفتوحة نذكر منها:
- **المدخل المفتوح:** ويعني أي دولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية الإدماج الإقليمي والانضمام إلى تلك الاتفاقية.
 - **الإقليمية ذات الأفضلية غير الاشتراكية:** يصطلح عليها أيضاً بالتعددية المنظمة حيث يرون هذا الاختلاف وسيلة لتشجيع الدول على التحرر ولكن لا يجب أن يكون هذا الأخير مرهون بالمبادلات التجارية.
 - **الأفضلية ذات الأفضلية الاشتراكية:** يهدف هذا النوع إلى تحقيق منطقة للتجارة الحرة والتي تطرح تمييز تجاري مغري حيث تستوجب أخذ الأمر برمته أو تركه على الإطلاق وهذا يعني أن الانضمام إلى هذه المنطقة بقدر ما هو مغري بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بشروط (بن عزوز، 2009، ص 94).

كما يمكن أن نميز بين الإقليمية والإقليمية الجديدة من البعد الاقتصادي في النقاط التالية:

جدول رقم (1) المقارنة بين الإقليمية التقليدية والجديدة

1- الإقليمية التقليدية.	2- الإقليمية الجديدة.
- إحلال محل الواردات	- توجه تصديري.
- تخصيص الموارد وفقاً لخطط مركزية وقرارات سياسية	- تخصيص الموارد عن طريق قوى السوق
- ريادة الحكومة والقطاع العام.	- ريادة القطاع الخاص.
- تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.	- يدخل فيها كافة المنتجات بما فيها الخدمات والاستثمار.
- تتعامل مع الحواجز الجمركية.	- تعميق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات.
- تتعامل معاملة تفضيلية للدول الأقل تقدماً.	- معاملة مماثلة لكافة الأطراف (لبنى جصاص، 2010، ص 14).

المصدر: لبنى جصاص، المرجع السابق، ص 14.

فالإقليمية القديمة كانت تفهم ضمن سياق خارجي يهيمن عليه هيكل الحرب الباردة، في حين أن الموجة الحالية من الإقليمية تحتاج إلى أن تكون مرتبطة بالتحول الحالي للعالم، أي أن الإقليمية الجديدة تسببت في العديد من التحولات الهيكلية المترابطة في النظام العالمي، وأهمها (Hettne & Söderbaum, 1998, p. 1-2):

- 1- تغيير هيكل الحرب الباردة الثنائي إلى هيكل متعدد الأقطاب مع تقسيم دولي جديد للسلطة.
- 2- تبني الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً إيجابياً اتجاه التكتلات الإقليمية وذلك يعود لتراجع قوتها.
- 3- إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي العالمي إلى ثلاث كتل رئيسية: الاتحاد الأوروبي (EU) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والتي تعتمد جميعها على أشكال مختلفة من الرأسمالية.
- 4- تآكل نظام الدولة ونمو الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وعبر القومية، الأمر الذي أثار أنماطاً جديدة من التفاعل بين الجهات الفاعلة ومن غير الدول.
- 5- "عولمة" التحويل والتجارة والإنتاج والتكنولوجيا المرتبطة بها.
- 6- تزايد المخاوف بشأن استقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف في ظل تزايد أهمية الحواجز الجمركية على العمليات التجارية.

ثانياً- خصائص الإقليمية الجديدة:

• عودة الإقليمية إلى الظهور بقوة على النطاق العالمي:

نتيجة الإصلاح وتوسيع وإيجاد المهام للتلاؤم وأجندة السياسة العالمية الجديدة، ساهم ذلك في إقامة علاقات ما بين الإقليمية والتي تولي أهمية للجوانب المصلحية أكثر من التقارب الجغرافي والإقليمي.

• قابلية المنظمة لتشكيل هياكل مؤسساتية:

يعني به أن يكون التنظيم جزءاً من تنظيم أكبر دون أن يهدد أحدهما مجال الآخر.

• التعريف جغرافي مرن:

بحيث لم يعد التقارب الجغرافي شرطاً ضرورياً في قيام المنظمات الإقليمية.

• التقليل من المعايير البيروقراطية:

باعتبار الإجراءات البيروقراطية عامل معرقل لنجاح عمل المنظمة، إضافة إلى دخول فواعل للحدود كشركات متعددة الجنسيات، كأعضاء في المنظمات مما يصعب قيام المؤسسة على عامل السيادة لإعطاء الأعضاء الحق في التصويت (أمنة عيساوي، 2010، ص 18-19).

وبهذا المعنى فإن الإقليمية الجديدة تختلف عند إقليمية الستينيات في أنها ليست امتداد أو تعبير عن مصالح إقليمية بقدر ماهية استجابة للتطورات العالمية (إدريس، 2001، ص 148).

ثالثاً- نظرية الجماعات الأمنية:

لقد وضع كارل دويتش هذا المفهوم في الخمسينيات ليعكس أهدافاً طويلة المدى تجعل أوروبا مجتمعاً آمناً موحد يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية (العلي، 2013، ص 221).

من منظور كارل دويتش أن الجماعة الأمنية هي حالة عدم الحرب أو عدم الميل إلى استخدام القوة في حل المشاكل الأمنية والسياسية وغيرها، ولكن عندما تصبح القضايا الأمنية أكثر تعقيداً وخطورة، تمكن أن تقلص مفهوم الجماعة الأمنية ودورها في الحفاظ على الاستقرار الأمني بسبب أن المشاكل الأمنية الخطيرة تدفع الدول نحو انتهاك القواعد التي تتحكم في سياسة الجماعة الأمنية (مصباح، 2014، ص 318).

ولقد أسس هذا المفهوم كأحد المساهمات التي تساعد على تجنب الحرب، فعمل المجمع الأمني الأساسي مبني على تفاهم مجموعة من الناس حول الشعور المجتمعي بحيث يتم الاتفاق بين أفراد المجموعة على حل المشاكل الاجتماعية الشائعة التي يجب حلها من خلال عمليات سلمية أي من خلال إجراءات مؤسساتية دون اللجوء إلى القوة (Tusacisny, 2016, p. 426).

ولقد ميز كارل دويتش بين الجماعات الأمنية المدموجة التي تشكل بالدول التي تترك سيادتها الكاملة وتندمج في الدولة الموسعة، والجماعات الأمنية التعددية التي تحتفظ فيها الدول باستقلالها القانوني لكي تطور مؤسسات مشتركة وعندما تبنى مثل هذه المناطق المعرفية اجتماعياً يتخيل الناس بأنهم يشتركون بقدرتهم مع أناس من دول أخرى (حمزاوي، 2012، ص 139).

ومن منظور المجتمع الأمني فإن المنظمات الإقليمية لا يجب أن تنحصر فقط على ممارسة القوة المادية من أجل المحافظة على الاستقرار وكذلك لا يجب حصرها في وظيفة احتواء التهديدات الموجودة أو المحتملة في المنطقة وإنما تمتد إلى مكون الهوية والثقافة السياسية، فأصبحت اليوم التجمعات الإقليمية تعني بالجانب الثقافي والاقتصادي إضافة إلى كل تجمع يعمل على صياغة هوية خاصة به (مصباح، 2014، ص 323).

كما ميز العديد من الباحثين بين عدة أنواع من التجمعات الأمنية أهمها التجمعات الكبيرة والتي يعكسها نظام الأمن الجماعي على الصعيد الدولي والنوع الآخر هو الأصغر أو التجمع الإقليمي الذي ينشأ عندما تجتمع مجموعة من الدول لتنشئ نظاماً مشتركاً للأمن، مع احتفاظ كل منها بسيادته واستقلاله، وقد تركزت أغلب الدراسات في هذا المجال في عدة أسئلة مثل: كيف تؤثر القيم والمؤسسات للمجتمعات الأمنية في السياسات الأمنية للدول؟ وكيف تتغير التجمعات الأمنية؟ (المصري، 2014، ص 327-328).

وينطلق كل من آدل وبارنيت من عملية من أسفل إلى أعلى إن المواطنين من مختلف الدول يدركون أن قيمهم ومصائرهم مشتركة هذا ما جسده حسب آدر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE لجماعة أمنية دعمت الفواعل التالية الأفراد، المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، فقد ساعدت منظمة الأمن والتعاون على تشكيل هويات عبر وطنية جديدة تركز على القيم الليبرالية (أمنية دلة، 2013، ص 36).

فالجماعة الأمنية جاءت لبدل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية ويكون ذلك عن طريق الطمأنينة والاستقرار والثقة ومن أجل تحقيق بنية للمعرفة من خلالها تستطيع الدول نحو تشكيل جماعة أمنية تتمتع بقدر أكبر من السلام (بيليس & سميث، 2004، ص 434-435). ولا يتم تشكيلها بشكل تلقائي بل هي نتاج لتفاعلات وعلاقات بين القوة والأفكار والتقارب المكثف. وكذلك تعبر عن نشاط الفواعل السياسية مثل النخب والأفراد والتي تحركها الإيديولوجية والمصالح المشتركة ورغبتها في التوجه إلى بناء هويات أمنية مشتركة (Moschella, 2015, p. 59).

فمن أهم المؤشرات التي تساعد في وجود المجمعات الأمنية هو وجود تهديدات وتحديات مشتركة وظروف تحفز هذا النوع من التكامل الإقليمي كما أن التواصل لديه دور كبير في تشكيل هوية مشتركة لتنمية الثقة المتبادلة ما بين الدول الأعضاء (Adler & Barnett, 1988, p. 225).

رابعا- نظرية المركب الأمني الإقليمي:

أول من طرح مفهوم المركب الأمني الإقليمي هو باري بوزان Barry buzan ولقد جاء في إطار التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية ولتنقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ولقد عرف باري بوزان مفهوم الأمن الإقليمي بأنه: مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث إن الأمن القومي للوحدة لا يمكن أن يكون معتبراً بشكل معقول بعيداً عن الأخرى وأيضاً على أنه مجموعة من الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى الأمنية أو اللأمنية، أو كلاهما وهي مترابطة جداً بحيث لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى (مصباح، 2016، ص 3).

أو تدل الفكرة الرئيسية للمركب الأمني على أنها عملية مترابطة بين الأمنية والأمنية من طرف الدول. أما في كتاب كل من بوزان وويفر "الأقاليم والقوة: بنية الأمن الدولي" فقد أضافا عن طريق فكرة المركب الأمني والذي يعد الأمن الإقليمي كمستوى تحليلي لحقبة جديدة في العلاقات الدولية فبالنسبة لبوزان وويفر أن نظرية المركب الأمني الإقليمي تساعد العلماء على فهم وتوضيح أفضل بنسبة جديدة في السياسة الدولية⁽³⁾.

كما ألغى باري بوزان فكرة التركيز على الجانب العسكري في تحليل التفاعلات الإقليمية للدول فبالإضافة إلى الدولة توجد هناك فواعل أخرى من غير الدول ويمكنها أن تتفاعل على المستوى الإقليمي، ويعتبر المركب الأمني الإقليمي من بين الأطر

(3) بولبنان زين العابدين، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي: مسترجع من:

<https://www.researchgate.net/publication>

النظرية التي تساهم في تفسير الظواهر الأمنية على المستوى الإقليمي والذي يعد مركز التحليل الأمني وفهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية (مانع & معروف، 2017، ص 14).

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي تركز على أربع متغيرات أساسية وهي:

1- الحدود: والتي تميز المركب الأمني الإقليمي عما جاوره.

2- البنية الفوضوية: التي تعني بأن المركب الأمني الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين.

3- الاستقطاب: الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4- البناء الاجتماعي: والذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات (زاوي، 2014، ص 19).

ولتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف ولقد حدد، باري بوزان مجموعة من مركبات الأمن ويعتبرها كيانات جغرافية: أمريكا الجنوبية، جنوب شرق آسيا، الشرق الأوسط من المغرب إلى باكستان شرقاً ومن سوريا إلى الصومال جنوباً، جنوب آسيا (زاوي، 2014، ص 77-78).

وتحليل العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي وفق:

• علاقات القوة:

فالقوة عامل مؤثر في أي إقليم، فالمركبات الأمنية الإقليمية باعتبارها بنية فرعية من النظام الدولي، تمكن إذا الاعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية، فنميز بداخلها النمط الأحادي والثنائي والتعددي.

كما أن مفهوم القوة في مركبات الأمن الإقليمية هو غير ثابت أو محدد في مضمون معين بشكل صارم بالنسبة لكل الأطراف فالدول التي تتمتع بتماسك وتلاحم قوي بين معظم الطبقات الاجتماعية عادة ما تكون أكثر حساسية لمسائل السيادة الوطنية في حين أن الدول الضعيفة أو التي تعاني من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية تكون فضاء لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص، وبشكل عام تكون بينتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقراراً⁽⁴⁾.

ولفهم أكثر بخصوص المجتمع الأمني الإقليمي من الضروري الإشارة إلى التنوع بين الدول الذي تشكل هذا المجتمع الأمني وإضافة إلى عنصر التفاعل بين هذه الدول حيث تؤكد نظرية السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى الذهاب إلى الحرب بدلاً من حل مشاكلها بالوسائل السلمية، كما قد تؤثر الثقافة السياسية في المنطقة على الوسائل التي يتم من خلالها تحديد المخاوف الأمنية لكل دولة وبالتالي فإن نظرية المجمع الأمني الإقليمي تميز بين الدول المتقدمة المستقرة وغير المستقرة (Xhéladini, 2016, p. 36).

وتقوم نظرية المركب الأمني الإقليمي على مجموعة من القواعد الأساسية:

1- أغلب التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة عكس المسافات الطويلة.

2- تعتبر أن مركب الأمن الإقليمي مكون رئيسي للأمن الدولي.

3- يستعمل مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات أمنية من أجل تسهيل عملية تكيف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسية الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الأمني الإقليمي (Buzan & Weaver, 2002, p. 4).

(4) منظور مركب الأمن: مفهوم مركب الأمن الإقليم، مسترجع من: <http://w.w.w.politics.dz.com>

المبحث الثالث: علاقة التكتلات السياسية الإقليمية بالأمن الإقليمي

تأخذ التكتلات الإقليمية ثنائية التعاون بين الأطراف وكذا مستوى عالي من التنسيق لتحقيق أهدافها الأساسية من هذه التكتلات هو تحقيق الأمن الإقليمي والإحالة دون نشوب النزاعات في مجالها الجغرافي.

أولاً- التكتلات السياسية الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي

التكتلات الإقليمية كدافع لتحقيق الأمن الإقليمي حيث تلعب التكتلات الإقليمية دوراً بارزاً في ضبط الصراعات والنزاعات والتقليل منها كما أن هذه المنظمات لها إدراك ودراية بشؤون الأقاليم وأسباب التي قد تؤدي إلى خلق الصراع في الإقليم، كما أن الرؤى حول تأثير علاقة الجوار على ثنائية التعاون والصراع بين الدول قد تباينت، فالبعض يرى أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعاً للصراع (لبنى جصاص، 2010، ص 68)، إن التسليم بأن خطر الحرب، والصراع، وأن التعاون سيحل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، بمعنى أن الأمم تسعى لتحقيق السلام العالمي كونه أولوية أعلى درجة تعمل على المحافظة عليه (بيليس & سميث، 2004، ص 425).

ولقد فرض الواقع الدولي الحاجات الملحة لإقامة أمن إقليمي بني على روابط وقواسم مشتركة حيث تسعى التكتلات السياسية الإقليمية إلى تحقيق الوحدة الكامنة من أجل سرعة التعاطي مع المشاكل التي قد تؤدي بالأمن الإقليمي إلى عدم الاستقرار واختلاله (بورناده، د.س.ن، ص 20).

فإنشاء فهم أمنية إقليمية يتم بعد المرور بمراحل عديدة بداية بإجراءات بناء الثقة، مروراً بالتعاون الأمني، وصولاً إلى التكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي، إضافة إلى ذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية فتسعى هذه الدول والتي تندرج ضمن هذه التكتلات من أجل الحفاظ على أمنها وعلى مصالحها المشتركة، فإن وجود التنظيم الإقليمي الذي يعد قطعة مميزة في المحيط الدولي كما يلعب دوراً في نجاح التوحيد السلمي لحل النزاعات (لبنى جصاص، 2010، ص 69).

ويكون تحليل هيكلية النظم الأمنية الإقليمية حسب موقعها وفعاليتها على:

- **دول القلب:** والتي تمثل محور التفاعلات السياسية وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم كفرنسا ألمانيا داخل النظام الأمن الإقليمي الأوروبي، والصين والهند داخل نظام جنوب شرق آسيا.
 - **دول الهامش:** وهي الدول التي تعيش على هامش النظام لكنها لا تدخل في إطارها كتركيا القريبة من النظام الإقليمي الأوروبي.
 - **دول الأطراف:** وهي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الأمني الإقليمي (إيمان الدني، 2017، ص 22).
- وفي هذا السياق، فإن عملية إقامة إدارة نظام أمني إقليمي تختلف بمضامينها، وأوزانها من منطقة إلى أخرى ومن شكل ترتيب أمني إلى آخر، بحيث يقوم النظام الأمني الإقليمي على مجموعة من الركائز والمقومات أهمها:

- سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة.
- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول لتشجيع التعاون والتكامل.
- اعتبار الأمن القومي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.
- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن (الحربي، ص 22).

وعلاوة على ذلك فإن التكتلات السياسية الإقليمية جزء من نظام الأمن الإقليمي تساهم في تفعيل آليات تسعى من خلالها المحافظة على الأمن كالدبلوماسية الوقائية التي تكون منبراً هاماً لها حيث لا يمكن الفصل بين دراسات الأمن والشؤون الاقتصادية

والقضايا الإقليمية، فكثيراً من قضايا الأمن تبحث عن طبيعة التهديد ومصدره الرئيسي كما تبحث أيضاً عن الآليات المناسبة لمعالجته، فهي لا تنحصر في التهديدات العسكرية فقط إنما تشمل جميع الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (لبنى جصاص، 2010، ص 72).

فغالباً ما يتضمن تأسيس التكتلات الإقليمية لتحقيق الاستقرار وتجنب الصراع وكذلك من أجل دعم الشعبية الاقتصادية وتجاوز المعضلة الأمنية التي قد تكون موجودة على المستوى الإقليمي، ولقد ازداد استخدام عملية التكتلات الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة كون أن الجانب الإقليمي أصبح يثار فيه العديد من المشكلات الأمنية أن المنظمات الإقليمية تستطيع القيام بأربعة أدوار في إطار أمني أهمها:

- احتواء المشاكل والصراعات ضمن الإقليم.
- التركيز على التضامن والتعاون الأمني والاقتصادي.
- بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة في الإقليم.
- معالجة المسائل بطريقة سلمية.

ومن زاوية أخرى الأمن هو الدافع للتكتل وهو ما برز بوضوح في فترة الحرب الباردة وهو التطور الحالي للنماذج التكاملية يرجع جانب منه إلى تطور مفهوم الأمن بمختلف أبحاثه وهو الذي خلق حافز لخلق توجهات إقليمية جديدة (الخضاري، 2017، ص 17).

ثانياً- الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن.

إن كثرة التهديدات اللاتماثلية التي أصبحت تمس بأمن الدولة واستقرارها داخلياً دفعها إلى التوجه نحو تكامل الاندماج، كان لها حافزاً لخلق توجهات تكاملية في إطار إقليمي.

كما تعددت أشكال التعاون الأمني الإقليمي لتأخذ منحنيات أشكال مختلفة من الترتيبات الأمنية التي قد تزيد أو تنقص وفقاً لنطاق ألياتها وذلك أيضاً حسب نوعية التهديدات التي قد تواجهها ومن بين هذه الترتيبات: الدفاع المتحد، والأمن المشترك، والأمن الشامل، وكذلك الأمن التنسيقي والأمن التعاوني.

فكل هذه الصيغ تعبر عن أشكال أمنية مختلفة تتشكل بين الأطراف الإقليمية مع بعضها البعض أو مع أطراف خارجية ضمن أطر رسمية أو غير رسمية، يندرج ضمن التحالفات، الأمن الجماعي، النظام الأمني، الجماعة الأمنية (لبنى، 2010، ص 70). ولا بد من الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية ليست وليدة فكرة أو مشروع أو نموذج معين معد سلفاً لتطبيقه أو تنفيذه بل يتطلب جهداً مستمراً عبر عمليات معقدة طويلة، فالتكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي يمكن إقامته عبر تكوين الجماعة الأمنية من خلال إقامة مؤسسات يتم فيها التغيير السلمي، كما تعد شكل من أشكال التعاون الذي يتشكل في إقليم محدد (الحربي، 2008، ص 25).

تعمل المنظمات السياسية الإقليمية على تسريع التكامل وتغيير أو تعديل قواعد العلاقات بين الدول وخلق جزر السلام في النظام الدولي، لكنه أضاف إلى ذلك فوائد أخرى أهمها:

- إحياء وتحديد القطبية المتعددة ففي رأي جوزيف ناي أن النظام الدولي عندما توجد به مساحة واسعة في مستوى القوة بين القوتين يكون نظاماً غير مستقل، لذلك فإنه في حالة نجاح التكامل الإقليمي في خلق وحدة قوى، ثالث، من القوى (إدريس، ص 34).

فالتعاون الإقليمي يساعد على مواجهة قضايا التهديدات الأمنية الجديدة وهذا ما شجع التعاون ما بين الدول.

- هناك مجموعة من الآليات التي يمكن اعتمادها على المستوى الإقليمي.

1- المنظومة الأمنية:

تعتبر المنظومة الأمنية شبكة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضها على بعض سواء كانت منظومة عالمية أو إقليمية أو محلية، بحيث يعتبر كل من تشارلز ماكليلا وندوجون بورتنت أن المنظومة الدولية تتكون من مجموعات من الروابط والعلاقات بحيث تساعد هذه المنظومات في بناء أمن دولي سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي (البنى، 2010، ص 74).

2- ترتيبات الشراكة الإقليمية الأمنية:

بفعل التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وبروزها بشكل كبير على الساحة الدولية أصبح التعاون الأمني ضمن الشراكة الأمنية، حيث يعتمد كثيراً في بناء الأمن الإقليمي من أجل تقليص المخاطر وتخفيف الإجراءات ما بين الدول التي سعت إلى بناء شراكة أمنية من أجل تحقيق الأمن الشامل. إن إقامة تكتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من المجالات من شأنه يعيق ويمنع التوترات بين الدول، كما أنها تجعل الدول تسعى في البحث عن المصلحة العامة للتكتل (البنى جصاص، 2010، ص 77).

3. الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

أولاً- اختبار فرضية البحث:

قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: تساهم التكتلات السياسية الإقليمية بدور كبير في تحقيق استقرار الأمن والسلم الإقليمي. ومن خلال ما ورد في الإطار المرجعي للبحث ومباحثه والدراسات السابقة ونائجها، يتم قبول فرضية الدراسة، حيث تلعب التكتلات الإقليمية دوراً بارزاً في ضبط الصراعات والنزاعات والتقليل منها كما أن هذه المنظمات لها إدراك ودراية بشؤون الأقاليم والأسباب التي قد تؤدي إلى خلق الصراع في الإقليم، كما أن الرؤى حول تأثير علاقة الجوار على ثنائية التعاون والصراع بين الدول قد تباينت، فالبعض يرى أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعاً للصراع، إن التسليم بأن خطر الحرب، والصراع، وأن التعاون سيحل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، بمعنى أن الأمم تسعى لتحقيق السلام العالمي كونه أولوية أعلى درجة تعمل على المحافظة عليه.

ثانياً- ملخص نتائج البحث:

فيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- تعد الدراسة الليبيرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعاً لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، حيث وأنه على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتناسك للنظرية الليبيرالية، ولقد شهد المنظور الليبيرالي تطوراً كبيراً خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث أعطى الاتجاه الليبيرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدولي.

2- إن مفهوم الأمن الإقليمي يرتبط بشكل كبير بمفهوم النظام وهذا ما ينتج عنه نظام أمني إقليمي الذي يجمع ما بين خصائص النظام من جهة وخاصة على المستوى الإقليمي إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى، كما نجد أن النظام مرتبط بالأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن، إذ أن كل تنظيم إقليمي لابد له من فهم تهديداته والتحديات الموجودة، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، ولهذا يتعلق الأمن الإقليمي بتعاون مجموعة من الوحدات التي تتواجد ضمن إقليم جغرافي من أجل صد التهديدات ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون دون ما توفر مسبق لقاعدة تفسح المجال للتعاون.

3- وللوصول إلى تعاون أمني متكامل لا بد من تحقيق بعض الشروط من بينها: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق كذلك وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون وفي الأخير وجود تدخلات خارجية إيجابية لها مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون.

4- من منظور المجتمع الأمني فإن المنظمات الإقليمية لا يجب أن تنحصر فقط على ممارسة القوة المادية من أجل المحافظة على الاستقرار وكذلك لا يجب حصرها في وظيفة احتواء التهديدات الموجودة أو المحتملة في المنطقة وإنما تمتد إلى مكون الهوية والثقافة السياسية، فأصبحت اليوم التجمعات الإقليمية تعني بالجانب الثقافي والاقتصادي إضافة إلى كل تجمع يعمل على صياغة هوية خاصة به.

5- لقد فرض الواقع الدولي الحاجات الملحة لإقامة أمن إقليمي بني على روابط وقواسم مشتركة حيث تسعى التكتلات السياسية الإقليمية إلى تحقيق الوحدة الكامنة من أجل سرعة التعاطي مع المشاكل التي قد تؤدي بالأمن الإقليمي إلى عدم الاستقرار واختلاله.

6- إن إنشاء فهم أمني إقليمي يتم بعد المرور بمراحل عديدة بداية بإجراءات بناء الثقة، مروراً بالتعاون الأمني، وصولاً إلى التكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي، إضافة إلى ذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية فتسعى هذه الدول والتي تدرج ضمن هذه التكتلات من أجل الحفاظ على أمنها وعلى مصالحها المشتركة، فإن وجود التنظيم الإقليمي الذي يعد قطعة مميزة في المحيط الدولي كما يلعب دوراً في نجاح التوحيد السلمي لحل النزاعات.

ثالثاً- توصيات الدراسة:

تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات وذلك على النحو التالي:

1- المساهمة في تفعيل آليات تسعى من خلالها التكتلات السياسية والإقليمية إلى المحافظة على الأمن كالدبلوماسية الوقائية التي تكون منبراً هاماً لها حيث لا يمكن الفصل بين دراسات الأمن والشؤون الاقتصادية والقضايا الإقليمية، فكثيراً من قضايا الأمن تبحث عن طبيعة التهديد ومصدره الرئيسي كما تبحث أيضاً عن الآليات المناسبة لمعالجته، فهي لا تنحصر في التهديدات العسكرية فقط إنما تشمل جميع الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- السعي إلى بناء شراكة أمنية من أجل تحقيق الأمن الشامل. إن إقامة تكتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من المجالات من شأنه يعيق ويمنع التوترات بين الدول، كما أنها تجعل الدول تسعى في البحث عن المصلحة العامة للتكتل.

3- إنشاء وتأسيس منظومة أمنية متكاملة تتكون من شبكة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضها على بعض سواء كانت منظومة عالمية أو إقليمية أو محلية، بحيث تساعد هذه المنظومات في بناء أمن دولي سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

4- إحياء وتحديد القطبية المتعددة لأن النظام الدولي عندما توجد به مساحة واسعة في مستوى القوة بين القوتين يكون نظاماً غير مستقل، لذلك فإنه في حالة نجاح التكامل الإقليمي في خلق وحدة قوى، ثالث، من القوى. فالتعاون الإقليمي يساعد على مواجهة قضايا التهديدات الأمنية الجديدة وهذا ما شجع التعاون ما بين الدول.

4. المراجع

1.4. المراجع العربية

- عكروم، ليندة. (2001). تأثيرات تهديدات الأمن الجديدة على العلاقات بين الدول الشمال وجنوب المتوسط. بسكرة: دار ابن بطوط لل نشر والتوزيع.
- عباس، مراد علي. (2017). الأمن والأمن القومي مقاربات النظرية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
- الجابعة، حرجائي سلامة. (2012). الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- شبيبي، لخميسي. قراءة في مفهوم الأمن أو نظريات الأمن الدولي. مسترجع من: <https://www.politics-dz.com>
- بليسين، جون، وسميث، ستيف. (2004). عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- أوشن، نصر الدين. (2012). مدى تأثير حقل الدراسات الأمنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية. ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول الدراسات الأمنية، أم البواقي.
- حربي، سليمان عبد الله. (2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
- عبد المعطي، زكي. (2020). الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد. مركز الدراسات الاستراتيجية.
- منصر، جمال. (2009). تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف. دفاتر السياسة والقانون، العدد 1.
- فؤاد، محمد نبيل. (2007). حلف الشمال الأطلسي: النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير. القاهرة: دار الجمهورية للصحافة.
- زايد، عبيد الله مصباح. (2008). السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. ليبيا: دار الرواء.
- بن سعدون، اليامين. (2011). الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5. رسالة ماجستير، جامعة باتنة.
- محمد، عادل حسين. (2013). تحديات الأمن القومي بعد الحرب الباردة. الخرطوم: شركة مطابع العملية.
- إيدر، أحمد. (2012). التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
- قسوم، سليم. (2010). الاتجاهات الجديدة في دراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
- رادف، طارق. (2005). الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار الحلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة. رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة.
- حجار، عمار. (2002). السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، استراتيجية جديدة لاحتواء دولي شامل. رسالة ماجستير، جامعة باتنة.
- مصباح، عامر. (2010). نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب.
- غرينيش، مارتين، وأو كلامان، تيري. (2002). المفاهيم الأساسية في علاقات دولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- بوستي، توفيق. (2020). مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية.

- المطيري، عادل عبد الله بركة. (2018). أثر التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي. رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.
- قوجيل، سيد أحمد. (2014). دراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- الأمن في العلاقات الدولية. (2020). مسترجع من: <https://www.political-encyclopedia.org>
- شبيبي، الخميسي. (2010). الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1994-2008. رسالة ماجستير، القاهرة.
- بوستي، توفيق. (2020). مدرسة كوبنهاغن، نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن.
- التطور الأمني لمدرسة كوبنهاغن. مسترجع من: <https://www.politics.com>
- العامري، سليمان، ومحسن، عامر. (2019). مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي. المجلة السياسية الدولية، المجلد 11.
- فيصل، مراد. (2014). التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري: دراسة جيو أمنية للحدود. رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- جصاص، لبنى. (2010). دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر.
- رحومة، ديناء، وفيد، فارس. (2020). الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي: دراسة حالة إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر.
- مهدي، عدنان عبد العزيز. (2009). الأمن الإقليمي العربي بعد احتلال العراق. جامعة تكريت، العدد 8.
- طويل، نسيم. (2010). الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة.
- علاوي، محمد حسين. (2009). الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي. مجلة الباحث، العدد 7.
- إدريس، محمد السعيد. (2001). تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام.
- بن عزوز، محمد. (2009). الإقليمية الجديدة: الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي. مجلة الاقتصاد، العدد 1.
- عيساوي، أمنة. (2010). الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- علي، علي زياد. (2013). المرتكزات النظرية في السياسة الدولية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حمزاوي، جويده. (2012). التطور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- المصري، خالد. (2014). البنائية في العلاقات الدولية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 2.
- دلة، أمينة مصطفى. (2013). الدراسات الأمنية النقدية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
- ببليس، جون، وسميث، ستيف. (2004). عولمة السياسة العالمية. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.

- مصباح، عامر. (2016). المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- زين العابدين، بولبنان. مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمن الإقليمي. مسترجع من: <https://www.researchgate.net/publication>
- مانع، توفيق، ومعروف، عماد. (2017). أمنة الهجرة غير الشرعية من منظور مركبات الأمن الإقليمي: الاتحاد الأوروبي نموذجًا. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي.
- زاوي، راجح. (2014). التأسيس الإقليمي المغاربي لمركب أمني إقليمي: قراءة في المرتكزات. المجلة الجزائرية لدراسات السياسية، المجلد 1.
- زاوي، راجح. (2014). معضلة أمن الحدود والتأسيس للمركب الأمني: قراءة في منطلقات مدرسة كوبنهاغن. مجلة دفاتر المتوسط، العدد 6.
- مركب الأمن الإقليمي. مسترجع من: <http://www.politics.dz.com>
- بورناده، معمر. المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الذني، إيمان. (2017). البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية (2002-2003). أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر.
- قرامدية، سعدية. التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي: دراسة الاتحاد الأوروبي.
- الخضاري، جلول. (2017). الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي. رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور.

2.4. المراجع الأجنبية

- Romm, Joseph. (1993). Defining National Security: The Nonmilitary Aspects. Council on Foreign Relations Press.
- Baldwin, David A. (1997). The Concept of Security. Review of International Studies, 23.
- Tang, Shiping. The Security Dilemma: A Conceptual Analysis. Security Studies, p. 595. <https://doi.org/10.1080/09636410903133050>
- Kusztal, Aleksandra. (2017). Theoretical Foundations of Regional Security in International Relations: The Overview. Volume 49, No. 183.
- Söderbaum, Fredrik, & Shaw, Timothy M. (2003). Theories of New Regionalism. January 2003. <https://www.researchgate.net/publication>
- Ravenhill, Johan. (2010). The New East Asian Regionalism: A Political Domino Effect. June 2010. <https://www.researchgate.net/publication1>
- Penbianca, Stefania. (2010). Volatile Regionalism in the Mediterranean Area. L'Europe en Formation, N. 336, été 2010.
- Vanlong Hove, Luk. (2004). Regionalizing Human Security in Africa. UNV-Cris Occasional Papers.

- Hettne, Joran, & Söderbaum, Fredrik. (1998). The New Regionalism Approach. Department of Peace and Development Research, University of Gothenburg. Politician: Vol. 17, No. 3.
- Tusicisny, Andrej. (2016). Security Communities and Their Values: Raking Masses Seriously. International Political Sciences Review, N. 28.
- Moschella, Manuela. (2015). European Union's Regional Approach Towards Its Neighbors: The European Neighborhood Policy Vis-à-Vis Euro-Mediterranean Partnership. University of Catania.
- Adler, Emanuel, & Barnett, Michael. (1988). Security Communities. Cambridge: Cambridge University Press.
- Xhéladini, Fatimir M. (2016). Regional Security Complex: The Macedonian Context. European Journal of Multidisciplinary Studies, 6.
- Buzan, Barry, & Weaver. (2002). Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press.

جميع الحقوق محفوظة © 2024، الباحث/ مبارك ناصر آل خليفة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.68.6